الأمم المتحدة

A/64/112

الجمعية العامة

Distr.: General
24 June 2009
Arabic
Original: French

الدورة الرابعة والستون

البند ٩٦ (و) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا للأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفقا لولايته.

وخلال هذه الفترة، وسع المركز الإقليمي الذي أعيد تنشيطه نطاق أعماله وحقق أخيرا بعده القاري. وقام بالفعل بتنفيذ وبدء أنشطة تشمل عددا كبيرا من المواضيع المرتبطة بالسلام ونزع السلاح، وذلك في أغلبية المناطق دون الإقليمية لأفريقيا.

واقترن الطابع القاري لبرامج المركز الإقليمي بتعزيز شراكاته مع الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية التي تتعاون معه حاليا بشكل وثيق.

وكما تشهد على ذلك الطلبات المتعددة التي تلقاها المركز وما زال يتلقاها وكذلك الاهتمام المتجدد الذي أبدته دول المنطقة وغيرها والجهات المانحة المحتملة، حقق المركز هدفه

* A/64/50.

170709 170709 09-37982 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

للفترة الماضية وهو: الاعتراف به كمركز الخبرة لأغراض السلام ونزع السلاح في أفريقيا، وأيضا كشريك ذي مساهمة مفيدة وتحظى بالتقدير.

ويتقدم الأمين العام بالشكر إلى الجمعية العامة على اتخاذها تدابير ساهمت كثيرا في إعادة الإنعاش المالي للمركز الإقليمي وفي أعماله الفعالة والدائمة. ويود أيضا الإعراب عن شكره لحكومات ألمانيا وتوغو وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا وكذلك للاتحاد الأوروبي. فبالفعل، لقد أتاحت تبرعاتها المالية والعينية، بالإضافة إلى موارد الميزانية العادية للمنظمة، وضع برامج أساسية للسلام والأمن في أفريقيا وتنفيذها.

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالقرار ٨٠/٦٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إليَّ، في جملة أمور، أن أواصل تقديم الدعم اللازم للمركز الإقليمي من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات والنتائج؛ وتيسير تعاون أوثق بين المركز الإقليمي والاتحاد الأفريقي، وبخاصة في مجالات السلام والأمن والتنمية؛ وأن أقدم إليها تقريرا في دورتها الرابعة والستين عن تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويرد في المرفق الوضع المالي للصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ثانيا – تشغيل المركز

٣ – أنشئ المركز الإقليمي، الذي يوجد مقره في لومي، في عام ١٩٨٦ عملا بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي. ويتبع لمكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة الذي يكفل الإشراف عليه وينسق مساهمات أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها ذات الصلة.

٤ – وباستثناء وظيفة المدير (ف-٥)، وموظف الشؤون القانونية ونائب المدير (ف-٣)، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (ع-٦ و ع-٧) والتكاليف التشغيلية الممولة من الميزانية العادية، يُكفل تمويل أنشطة المشاريع التي يضطلع بها المركز الإقليمي حصرا عن طريق التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة.

٥ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ المركز برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ ونزع السلاح والتحكم في الأسلحة؛ وأنشطة التوعية والإعلام؛ والتعاون مع المنظمات وغيرها من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثالثا – أهداف المركز وأنشطته

٦ – وفق أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي، تتمثل ولاية المركز في تزويد الدول الأفريقية، عند الطلب وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي أو غيره من المنظمات دون الإقليمية، بدعم مضموني للمبادرات التي تتخذها وما تبذله من جهود بهدف تعزيز السلام والحد من الأسلحة وكفالة نزع السلاح في المنطقة، فضلا عن تنسيق الأنشطة الإقليمية المضطلع بها في أفريقيا.

ألف – السلام والأمن

٧ – منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، واصل المركز الإقليمي، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين مختلفين، تنفيذ المشروع المعنون ''برنامج إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا'' في توغو. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الأمن والاستقرار وإلى التشجيع على تدخل قوات الأمن في إطار ديمقراطي. وتحقيقا لذلك، سيحسن المشروع العلاقات بين المدنيين والعسكريين، وسيعزز قدرات العناصر الفاعلة الوطنية المعنية مثل البرلمانيين والمجتمع المدني والقوات المسلحة وقوات الأمن. وقد طور هؤلاء الشركاء قدرتهم على التأكد من أن التدخلات الأمنية تجري في إطار ديمقراطي. ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة في توغو في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠. ويستعد المركز الإقليمي الذي قدم دعمه إلى حكومة توغو خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لتقديم خبرته التقنية من جديد من أجل تنظيم انتخابات آمنة.

٨ – ويندرج هذا المشروع في إطار المساعدة التقنية المقدمة من المركز الإقليمي إلى حكومة توغو فيما يتعلق بتنفيذ شق الإدارة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٩ – ومن بين الأنشطة الأخرى التي نفذها المركز الإقليمي في إطار هذا المشروع النموذجي تنظيم حلقتين دراسيتين تدريبيتين لبرلمانيي بنن وتوغو. وتمكن النواب، في الحلقة الدراسية الأولى التي نظمت في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، من اكتساب معارف عملية عن مبادئ الإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة وحماية حقوق الإنسان وإصلاح قطاع الأمن. وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي. ومكنت الحلقة الدراسية الثانية، التي نظمت يومي ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، من تعزيز قدرات ستين من أعضاء اللجان البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن لبنن وتوغو وبلدان أخرى ناطقة بالفرنسية في مجال دور ومسؤولية المشرِّع في المراقبة أو الإشراف الديمقراطي على قطاعي الدفاع والأمن. وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية الثانية بالتعاون مع الشبكة الأفريقية المعنية بقطاع الأمن. ويرد بيان هذه الأنشطة في تقرير عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نشر في أيار/مايو ٢٠٠٩ بفضل الدعم المالي المقدم من فرنسا.

١٠ – وفي إطار المشروع النموذجي أيضا، نظم المركز الإقليمي أيضا حلقتين دراسيتين تدريبيتين لفائدة القوات المسلحة وقوات الأمن. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظم المركز الإقليمي دورة تدريبية للقوات المسلحة التوغولية في مجال مبادئ نزع السلاح وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بدعم من مفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ومكنت هذه الحلقة الدراسية المشاركين من تبادل تجاربهم ومناقشة آرائهم بشأن التنفيذ العملي لهذه المبادئ. ونظم المركز الإقليمي، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الحلقة الدراسية التدريبية الأولى خارج لومي (في تيميدجا) عن الإطار القانوني لتدخل القوات المسلحة في إطار ديمقراطي لفائدة ضباط كبار في الجيش التوغولي. وشكلت هذه الحلقة الدراسية تكملة للحلقة الدراسية التي نظمت في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ لفائدة القيادة العسكرية العليا في لومي. ومن المتوقع متابعة هذه الحلقات الدراسية التدريبية في مختلف الوحدات العسكرية ومختلف مدن توغو في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ توسيع نطاق المشروع النموذجي إلى بلدان أفريقية أخرى. ففي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدم المركز الإقليمي دعمه من أجل تنظيم حلقة دراسية تدريبية بشأن الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن في أبوجا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة والشبكة الأفريقية المعنية بقطاع الأمن. ومن جهة أخرى، نظم المركز الإقليمي، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، بالتعاون مع هذه الشبكة، حلقة دراسية تدريبية للخبراء الأفريقيين الناطقين بالفرنسية بشأن خصوصيات وأهداف إصلاح القطاعات الأمنية والقضائية في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وكان هدف هذه الحلقة الدراسية تيسير ظهور نهج لإصلاح قطاع الأمن يراعي خصوصيات البيئة المؤسسية والقانونية الفرانكوفونية. وأخيرا، يستعد المركز الإقليمي لبدء أنشطة للترويج للإدارة الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن في سبعة بلدان ضعيفة أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع في غرب أفريقيا، وذلك بفضل الدعم المالي المرتقب من مفوضية الاتحاد الأوروبي عن طريق منظمة أوكسفام (بريطانيا العظمى).

١٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تولى المركز الإقليمي أيضا أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، تولى المركز، بدعم وتأطير من فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح، مهام الأمانة الفنية والتقنية للاجتماع الوزاري الثامن والعشرين للجنة الاستشارية الدائمة الذي عقد في ليبرفيل في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٣ - وخلال هذا الاجتماع الوزاري، اعتمدت اللجنة الاستشارية الدائمة مدونة قواعد سلوك قوات الدفاع والأمن لوسط أفريقيا التي تشكل أحد شقي مبادرة سان تومي. وقررت اللجنة الاستشارية الدائمة إحالة مدونة قواعد السلوك إلى الهيئات المختصة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما لجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس السلام والأمن

لوسط أفريقيا، وذلك من أجل اعتمادها. وحثت اللجنة كافة الدول الأعضاء على تنفيذ مدونة قواعد السلوك وطلبت من المركز الإقليمي دعم الدول الأعضاء في أنشطة التوعية بالمدونة ونشرها.

١٤ - ويتعلق الشق الثاني من مبادرة سان تومي بوضع صك قانوني للتحكم في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة الاستشارية الدائمة علما بالوثيقة التي أعدتها الأمانة والتي تتضمن عناصر محددة في مختلف الصكوك القانونية الدولية والإقليمية.

١٥ - ودرست اللجنة الاستشارية الدائمة الحالة المتعلقة بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا، فضلا عن الأهداف المرتبطة بالإدارة والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان. كما درست اللجنة حالة العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من جهة، وبين تشاد والسودان من جهة أخرى. ونظرت الدول الأعضاء في اللجنة أيضا في تطور الحالة بين بلدان الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

١٦ - ودرست الدول الأعضاء ولاية اللجنة الاستشارية الدائمة وإنجازاتها وآفاقها في المستقبل. وخلصت إلى أن اللجنة تزيد من قيمة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا. كما أعادت تأكيد ضرورة ألا تقتصر اللجنة على تعزيز علاقاتها مع مجلس الأمن، ولا سيما عن طريق تقديم عروض إلى الفريق العامل المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا، بل أيضا أن تعزز تعاونها مع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، مكن الاجتماع الوزاري الثامن والعشرون اللجنة من دراسة المسائل المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود في وسط أفريقيا، ولا سيما ظاهرة القرصنة البحرية في خليج غينيا وزيادة انعدام الأمن على مستوى الحدود البرية للدول الأعضاء.

١٧ - ورحبت اللجنة الاستشارية الدائمة، خلال اختتام أعمالها، بإعادة تنشيط أعمالها وبالتحسينات الملحوظة في التنظيم الفني واللوجستي للاجتماع الوزاري الثامن والعشرين الذي تتوافق إجراءاته حاليا مع إجراءات الجمعية العامة. واعتمدت الدول الأعضاء أيضا إعلان ليبرفيل الذي تتقيد فيه، في جملة أمور، بالمواظبة على دفع اشتراكاتها إلى الصندوق الاستئماني للجنة بهدف دعم أنشطتها وتتعهد بالقيام بأنشطة لحشد الأموال لدى مختلف الشركاء سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

باء – مراقبة الأسلحة ونزع السلاح

ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٨ – بناء على دعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، شارك المركز الإقليمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في أروشا في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لقضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أنشأتها اللجنة. وأطلع المركز الإقليمي مندوبي المنظمات الأفريقية دون الإقليمية على تجربته وخبرته في مجال مكافحة عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٩ – وتعتزم اللجنة التوجيهية عقد اجتماعات منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك بهدف وضع استراتيجية قارية متماسكة بشأن هذه المسألة.

٢٠ – وبدأ المركز الإقليمي مشروعا جديدا بشأن تنظيم السمسرة في الأسلحة في أفريقيا. ويركز هذا المشروع في أنشطته على بلدان شرق أفريقيا، بالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبفضل الدعم المالي المقدم من النمسا. وسيعزز قدرات جهات الاتصال الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتبادل المعلومات من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن السماسرة وسجل لتراخيص السمسرة في الأسلحة. وشرع المركز الإقليمي في سلسلة من المشاورات مع كل من أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا، وممثلي المجتمع المدني، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن المرتقب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء الأخرى في المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢١ – وهذا المشروع هو امتداد للمشروع المعنون ”نظام شفافية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا“ والذي نُفذ في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في كل من بوركينا فاسو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وغابون، والكاميرون، وكينيا، ومالي، وموزامبيق، ونيجيريا.

٢٢ – وفي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ساهم المركز الإقليمي بخبرته التقنية ودعمه اللوجستي في تنظيم حلقة دراسية عن مسألة الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية في غرب أفريقيا. وعرض المركز الإقليمي، بوجه خاص، المنظورات الإقليمية وشجع على المشاركة المستمرة الشاملة للدول في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

٢٣ - ونظّم المركز الإقليمي ومكتب شؤون نزع السلاح اجتماعا لدول أفريقيا الجنوبية والشرقية لمناقشة نتائج الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومتابعة القرارات الصادرة عنه. وقد استعرض هذا الاجتماع، الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في كيغالي، حصيلة الإنجازات التي تحققت على الصعيد دون الإقليمي لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تُعقد كل سنتين، كما وضع خطة عمل للاستعداد لعقد الاجتماع الرابع في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المزمع عقد اجتماعات مماثلة لمنطقتي غرب أفريقيا ووسطها.

٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام المركز الإقليمي وبرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشبكة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا، بتنفيذ مشروع لمواصلة تدريب منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا وتعزيز قدراتها في مجالي نزع السلاح العملي وبناء السلام. وسيكفل هذا المشروع متابعة وتمديد الحلقة الدراسية دون الإقليمية لتدريب المدرِّبين التي نظمها المركز الإقليمي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وستتحقق هذه الدورات مما إذا كان المدربون من الجيل الأول قد استوعبوا المعارف المكتسبة، وستمكِّن المدربين من الجيل الأول من نقل المعارف والتقنيات المكتسبة إلى جهات محلية من المجتمع المدني، وستعزز تبادل المعارف بين الأطراف الفاعلة في مختلف المناطق المستهدفة. وسينظم الشركاء في المشروع حلقتين تدريبيتين في منطقتين مختلفتين وسيستعينون بمدرِّبين من الجيل الأول لتدريب المدرِّبين الجدد. وستضم الحلقة الدراسية الأولى التي ستنظم في المنطقة ١ البلدان التالية: الرأس الأخضر، والسنغال، وغامبيا، وغينيا - بيساو. وستضم الحلقة الدراسية الثانية التي ستجري في المنطقة ٢ البلدان التالية: سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبريا.

٢٥ - وفي ٢٣ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أجرى المركز الإقليمي مشاورات رفيعة المستوى مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا لتنفيذ مشروع لدعم الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة في الجماعة الاقتصادية وكذلك برنامج الجماعة للأسلحة الصغيرة لدعم مبادراتهما دون الإقليمية لمراقبة الأسلحة الخفيفة. ويهدف المشروع إلى التوفيق بين التشريعات الوطنية، وتعزيز قدرات اللجان الوطنية، وإنشاء سجلات وطنية للأسلحة الصغيرة، وإنشاء قاعدة بيانات دون إقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة. وقد تلقى هذا المشروع دعما مالياً من النمسا.

٢٦ - ويعمل المركز الإقليمي على توسيع نطاق تطبيق سجل عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أنشئ في إطار مشروع نظام شفافية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا والرقابة عليها، من خلال إدراج قضايا السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيه.

٢٧ - وفي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظّم المركز الإقليمي في لومي حلقة دراسية من أجل الترويج لوضع معاهدة بشأن تجارة الأسلحة لفائدة المجتمع المدني في وسط أفريقيا وغربها وتقديم معلومات عنها. وقد عُقدت هذه الحلقة الدراسية بالتعاون مع شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة وشبكة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ومكّنت من تبادل المعارف والخبرات بين أفراد المجتمع المدني، ووضع استراتيجية مشتركة للدعوة تكتسي مزيدا من الفعالية في أوساط الدول. وقدم المركز الإقليمي أثناء أعمالها أعمال وتوصيات[(١)] الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لهذا الموضوع والمنشأ بموجب القرار ٦٣/٢٤٠ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٨ - كما ساعدت هذه الحلقة الدراسية على إعداد هيئات المجتمع المدني في غرب أفريقيا للمشاركة في الحلقة الدراسية التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لفائدة الدول يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في داكار. وأتاح المركز الإقليمي خبرته الفنية للمعهد في تنظيم هذه الحلقة الدراسية وقدم عرضاً عن أثر عمليات نقل الأسلحة على الأمن والتنمية في أفريقيا.

٢٩ - وواصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية التوغولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار غير المشروع بها. وفي هذا السياق، ساعد المركز اللجنة في صياغة تقريرها النهائي بشأن أثر الأسلحة الصغيرة على السكان. ثم قدم المركز الإقليمي مداخلته بصفته مقرراً في الحلقة الدراسية المعنية بإجراءات التصديق، التي عقدت يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٠ - وفي وقت لاحق، نظم المركز الإقليمي واللجنة الوطنية التوغولية المعنية بالأسلحة الخفيفة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٩ في لومي دورة تدريبية لفائدة أعضاء اللجنة والقوات المسلحة وقوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني.

---

(١) انظر A/63/334.

جيم - أنشطة التوعية والإعلام

٣١ - موقع المركز الإقليمي على شبكة الإنترنت (www.unrec.org) هو بمثابة وسيلة مرجعية للدول وغيرها بشأن قضايا السلام ونزع السلاح في أفريقيا. ويمكن دخول هذا الموقع والاطلاع على محتوياته المتاحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

٣٢ - وتتمة للحلقة الدراسية التدريبية التي نُظمت في لومي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، شارك المركز الإقليمي في الحلقة الدراسية الإقليمية لتشجيع الانضمام العالمي إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها، التي نُظمت لفائدة بلدان الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط في الرباط يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وواصل المركز الإقليمي الترويج لأهمية مختلف الأيام أو الأسابيع المخصصة لمسألة نزع السلاح. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفي إطار التحضير لليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر، عقد المركز الإقليمي مؤتمرا لعرض أنشطته وحشد اهتمام وسائل الإعلام بقضايا السلام ونزع السلاح. وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لأسبوع نزع السلاح، وبعد قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ باء (١٩٩٥) الذي دعت فيه المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة بنشاط في الأحداث المرتبطة هذا الأسبوع، نظّم المركز الإقليمي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يوما للتوعية والإعلام لفائدة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشأن مخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة. وبهذه المناسبة، قدم المركز الإقليمي منشوريْن من منشوراته، أولهما دليل للتدريب على بناء قدرات المنظمات الشعبية والمجتمع المدني في مجال نزع السلاح العملي وبناء السلام في غرب أفريقيا. ويحتوي هذا الدليل على ١٦ دورة دراسية عن مواضيع مثل آليات مراقبة الأسلحة الصغيرة؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا؛ والإطار المؤسسي لبناء السلام؛ وبناء قدرات المجتمع المدني. وقد استُخدم هذا الكتيب في تدريب المنظمات غير الحكومية في غرب أفريقيا. أما المنشور الثاني المعروض فهو دليلٌ لحفظ النظام موجَّه لقوات الأمن خلال مرحلة الانتخابات. وهذا الدليل، الموجه في بادئ الأمر إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيُنشر ويوزع على نطاق واسع على جمهور أوسع بمساهمة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٣٤ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي إطار الأسبوع العالمي لمكافحة القنابل العنقودية، تعاون المركز الإقليمي مع القسم التوغولي التابع لشبكة غرب أفريقيا للإنذار المبكر والمنظمة الدولية للمعوقين لعقد مؤتمر صحافي مكّن من تعبئة السلطات التوغولية

وأعضاء التحالف التوغولي لمناهضة الذخائر العنقودية من أجل دعم دخول اتفاقية أوسلو حيز النفاذ.

٣٥ - وأخيرا، وخلال الفترة من ١٥ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تعاون المركز الإقليمي مع القسم التوغولي التابع لشبكة غرب أفريقيا للإنذار المبكر في ما قام به من أنشطة خلال الأسبوع العالمي لمكافحة العنف المسلح.

دال - التعاون مع المنظمات والكيانات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المركز الإقليمي تعاونه مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، ولا سيما في شرق أفريقيا وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٣٧ - وشارك المركز الإقليمي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في حلقة دراسية دون إقليمية تتعلق بتعزيز قدرات دول منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا على مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. ونظمت هذه الحلقة الدراسية في كامبالا من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية الأفريقية. وخلال أعمال هذه الحلقة، عرض المركز الإقليمي ما له من خبرة وتجربة فيما يتعلق بهذه المسائل، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وأتاحت هذه الحلقة الدراسية للمشاركين فرصة استعراض تنفيذ بروتوكول نيروبي وصياغة توصيات ترد حاليا في خطة عمل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣٨ - وعلى إثر هذا الاجتماع، قرر مركز الأمم المتحدة الإقليمي والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إبرام مذكرة تفاهم يعترف بموجبها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمركز الأمم المتحدة الإقليمي باعتباره شريكا فنيا في تنفيذ المشاريع المشتركة. وقد دعي مركز الأمم المتحدة الإقليمي من جهة أخرى للمشاركة بصفته من أهل الخبرة في العديد من الاجتماعات التي ينظمها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك حلقة دراسية بشأن تنفيذ بروتوكول نيروبي وحلقة دراسية بشأن سمسرة الأسلحة في شرق أفريقيا.

٣٩ - وشارك مركز الأمم المتحدة الإقليمي في الفترة من ١ إلى ٨ شباط/فبراير في اجتماع للخبراء عقده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيروبي تحت عنوان ''النهوض بقواعد القانون والأمن البشري في شرق أفريقيا: البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١''. وموازاة لأعمال هذا الاجتماع، قام المركز الإقليمي أيضا بتوقيع رسالة تفاهم مع المكتب بشأن الاشتراك في تنظيم دورات لتدريب المدربين على تقنيات التحقيق

الخاصة في شرق أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى. ويجرى هذا التعاون مع المكتب في إطار تنفيذ برامج تدريب مماثلة يتولاها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٤٠ - وقرر المركز الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إبرام مذكرة تفاهم من أجل تنظيم أسس تعاونهما فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في ثلاثة ميادين محددة هي: (١) تعزيز قدرات المجتمع المدني واللجان الوطنية؛ (٢) مواءمة التشريعات الوطنية؛ (٣) إدارة المعلومات وقواعد البيانات.

٤١ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، شارك المركز الإقليمي في برايا في المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي اعتُمد خلاله موقف مشترك يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا. وأتاح إسهام المركز الإقليمي في هذه الأنشطة للجماعة الاقتصادية مراعاة الصلة بين الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وأثر كل منهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٤٢ - ودعي المركز الإقليمي إلى الإسهام في برامج التدريب الخاصة باللجان الوطنية لمكافحة الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا التي نظمها مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا في الفترات من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ومن ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ومن ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأسندت إلى المركز الإقليمي مسؤولية إنجاز عدد من الدورات، وأسهم أيضا في مراجعة دليل التدريب الذي وضعه مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. وأخيرا، عين المركز الإقليمي عضوا في لجنة قيادة البرنامج.

٤٣ - وشارك المركز الإقليمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في كوناكري في حلقة خبراء دراسية نظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن دور قطاع الأمن في توفير الأمن للعمليات الانتخابية. وانبثقت عن هذه الحلقة الدراسية ٤٤ توصية موجهة إلى الدول والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة.

٤٤ - واشترك المركز الإقليمي مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، في إجراء مناقشة في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ في لومي بشأن إدماج توصيات كوناكري على الصعيد الوطني في توغو. وفي ختام هذا الاجتماع، بدأ المركز الإقليمي التحضير لتنفيذ عدد من تلك التوصيات في توغو. وباشر المركز الإقليمي

أيضا مناقشات تمهيدية من أجل محاكاة هذه العملية في بلدان أخرى في غرب أفريقيا ستجرى فيها انتخابات على المديين القصير والمتوسط.

٤٥ - وتعززت أيضا الشراكة بين المركز الإقليمي والمجتمع المدني. فقد اشترك المركز الإقليمي مع شبكة العمل من أجل مكافحة الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا في تنظيم المنتدى الثاني للمجتمع المدني بشأن الأسلحة الخفيفة في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في فريتاون. واستعرض المشاركون في المنتدى هيكل المنظمات غير الحكومية ودورها في مكافحة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وترأس المركز الإقليمي حلقة نقاش بشأن دور الصحفيين في منع أعمال العنف المسلح في غرب أفريقيا.

٤٦ - ووقع المركز الإقليمي وبرنامج مكافحة الأسلحة الخفيفة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكرة تفاهم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من أجل التنفيذ المشترك للمشروع، بالتعاون مع شبكة العمل من أجل تدريب منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا في مجالي نزع السلاح العملي وبناء السلام.

٤٧ - وأخيرا، بادر المركز الإقليمي بعقد شراكات جديدة في منطقة الجنوب الأفريقي، حيث يضطلع فعلا بأنشطة جديدة مثل تنظيم حلقة دراسية بالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في الجنوب الأفريقي وفي غرب أفريقيا.

رابعا - الحالة التشغيلية للمركز

ألف - الحالة المالية

٤٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي، أنشئ المركز الإقليمي ليعمل على أساس الموارد المتاحة والتبرعات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استلمت أموال مخصصة لتنفيذ المشاريع بلغ مجموعها ٤٩٦,٣٩ ١٤٧ دولارا[٢].

٤٩ - ويحرص الأمين العام على الإعراب عن امتنانه لحكومات ألمانيا وتركيا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا وللاتحاد الأوروبي للتبرعات المالية التي قدمتها فعلا أو أعلنتها ولدعم كل منها لبرامج المركز الإقليمي. ويعرب عن شكره على الخصوص

(٢) توغو (٤٩٦,٣٩ ١٢٧ دولارا) وتركيا (٠٠٠ ٢٠ دولار).

لحكومة توغو لدفع متأخرات حصتها في تكاليف تشغيل المركز الإقليمي للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٥-٢٠٠٨ التي استلمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويتوجه بالشكر أيضا إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وشبكة العمل الدولية لمكافحة الأسلحة الخفيفة، والشبكة الأفريقية لقطاع الأمن وفرع منظمة أوكسفام في بريطانيا العظمى، وذلك لدعم هذه الجهات لأنشطة المركز الإقليمي. وترد في المرفق معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز لعام ٢٠٠٨.

٥٠ - ويود الأمين العام أن يذكّر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالنداء الذي وجهه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال دورته المعقودة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في الخرطوم لتقدم تبرعات للصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي (EX.CL/243 (VIII) Add.7).

باء - الموظفون

٥١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أكملت عملية شغل الوظائف الثلاث الممولة من الميزانية العادية، وفقا للقرار ٦٢/٢١٦، وهي وظائف موظف للشؤون السياسية ومساعد لشؤون الإعلام ومساعد للشؤون الإدارية والمالية. ومن ناحية أخرى، استقبل المركز الإقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ خبيرا معاونا بتمويل من حكومة هولندا، واستقدم المركز الإقليمي أيضا متطوعا دوليا من متطوعي الأمم المتحدة. وعين المركز الإقليمي من بين العاملين فيه مراكز اتصال خاصة بوسط أفريقيا وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا.

٥٢ - وأخيرا، تمكن المركز الإقليمي، بفضل الأموال المدفوعة خصيصا لتنفيذ أنشطة مرتبطة بالمشاريع، من استقدام مديري برامج للمساعدة في تنفيذ أنشطته. ويتعلق الأمر على الخصوص بأربعة موظفين استخدموا لمدة محددة وخمسة موظفين استخدموا على أساس عقود خدمات خاصة. وانتفع المركز الإقليمي أيضا بإسهامات المتدربين الذين أسندت إلى معظمهم مهام البحث ودعم المشاريع.

خامسا - خاتمة

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل المركز الإقليمي عملية تنشيطه واستكملها بنجاح، ونفذ أنشطة من أجل تعزيز مكتسبات هذه العملية.

٥٤ - وأكد المركز الإقليمي أيضا من جديد دوره على الصعيد القاري بإنشاء شبكات وعقد شراكات على المستوى الأفريقي وعلى مستوى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

وتمكن أيضا من الاستفادة من أوجه التآزر بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومع مختلف المنظمات الحكومية الدولية. وقام المركز بالخصوص بتوسيع نطاق عمله ليشمل مناطق غرب أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى، فضلا عن منطقة وسط أفريقيا.

٥٥ - وواصل المركز الإقليمي الاضطلاع بولايته بنجاح وتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني وإفادتها بخبرته المتنوعة. ويسهم المركز بالتالي في اتباع نهج متكامل ومنسق ومتعدد الأقطاب إزاء مسائل نزع السلاح والسلام والأمن.

٥٦ - ويعرب الأمين العام عن شكره للجمعية العامة لاتخاذها تدابير أسهمت إلى حد كبير في تنشيط المركز الإقليمي ماليا وفي عملها الفعال والمتواصل. ويتوجه بالشكر أيضا إلى الجهات التي قدمت مساهمات خارجة عن الميزانية، مالية وعينية، لتضاف إلى الميزانية العادية للمنظمة من أجل تمكين المركز من العمل ووضع برامج أساسية للسلام والأمن في أفريقيا وتنفيذها.

مرفق

البيان المالي للصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠٠٨[أ]

بدولارات الولايات المتحدة	
رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	١ ١٢٤ ٩٧٣
الإيرادات من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
التبرعات[ب]	١٤٧ ٤٩٦
إيرادات الفوائد	٤٣ ٥٥٥
إيرادات أخرى	٦٢ ٨١٥
المجموع الفرعي	**٢٥٣ ٨٦٦**
النفقات من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٩٨٦ ١٦٣
نفقات دعم البرنامج	١٢٨ ٢٠١
المجموع الفرعي	**١ ١١٤ ٣٦٤**
تسويات عن سنوات مالية سابقة	٥
رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٢٦٤ ٤٨٠

(أ) معلومات مستمدة من بيان الإيرادات والنفقات لعام ٢٠٠٨ المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وخلال الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لم يدفع أي اشتراك.

(ب) توغو (١٢٧ ٤٩٦,٣٩ دولارا) وتركيا (٢٠ ٠٠٠ دولار).